الباحث

أ.م.د. عيدان شبيب سليم الصباحي

شركة النفط الفرنسية ودورها في استثمار نفط العراق١٩٢٤-١٩٢٥ دراسة تاريخية

Researcher

Dr. Aedan Shabib Salim AL-Sabahy

The French oil company and its role in investing Iraq's oil 1924-1925 a historical study

معلومات الباحث

اسم الباحث الأول

أ.م.د. عيدان شبيب سليم الصباحي

البريد الالكتروني:

edanshbeeb@uokirkuk.edu.iq

الاختصاص العام: تاريخ حديث

الاختصاص الدقيق: تاريخ العراق الاقتصادي

رقم الهاتف: ٠٧٧٠١٢٧١٠٢٤

القسم: التاريخ

الكلية: التربية للبنات

الجامعة: كركوك

البلد: العراق

الكلمات المفتاحية: نفط العراق–سان ريمو– الحكومة الفرنسية–بونكاريه–كولبنكيان– لجان النفط الفرنسية

معلومات البحث

تاريخ الاستلام البحث: ٢٠٢٥/٧/٣

القبول: ٢٠٢٥/٧/٩

التوفر على الانترنت: ٢٠٢٥/٨/١

عنوان البحث

شركة النفط الفرنسية ودورها في استثمار نفط العراق ١٩٢٤–١٩٢٥ دراسة تاريخية

ملخص البحث

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على خفايا شركات النفط ، ونظامها الداخلي الذي يهدف إلى السيطرة على مقدرات نفط دول العالم ومنها نفط العراق، فكانت فرنسا طامعة فيه وتحاول السيطرة عليه منذ نهاية السيطرة العثمانية، فالعراق وما يمثله من مركز استراتيجي مهم، قد أدى دوراً في الحروب والصراعات التي دارت في المنطقة، لاسيما الحرب العالمية الاولى(١٩١٤–١٩١٨) وما تلاها من أحداث قد عززت النفوذ الفرنسي وهيأت الارضية المناسبة لتأسيس شركة نفطية تدعم هذه الرؤية بمساندة الحكومة الفرنسية التي أعدت كل الخطط الكفيلة لهذا الأمر في سبيل اكتشاف ثروة العراق الدفينة في باطن أرضه من جهة، والتخلص من نفوذ شركات النفط العالمية التي سيطرت على قطاعاتها الصناعية والنفطية(المصافي) من جهة أخرى، ومع مجيء حكومة بونكاريه وفريقه الحكومي من خبراء للنفط ومستشارين اقتصاديين، ومعه تحقق حلم فرنسا في عام ١٩٢٤بعد تأسيس أول شركة فرنسية خاصة بالنفط، عرفت باسم شركة النفط الفرنسية، وعقدت مع المساهمين معها بشركة النفط التركية أول اتفاقية للنفط مع الحكومة العراقية عام ١٩٢٥.

مجلة آداب كركوك / كلية الآداب / جامعة كركوك / المديرية العامة للتعليم العالي والبحث العلمي / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / العراق

Kirkuk Journal of Arts, Number (1), Volume (1), June\ 2025

Researcher information

Researcher:
Dr Aedan Shabib Salim AL-Sabahy
E-mail: edanshbeeb@uokirkuk.edu.iq

General specialty: Modern History

Exact specialization: Economic history of Iraq

Department: History

College: College of Education for Women

University: kirkuk

Country: Iraq

Key words:
Iraq oil-San Remo-French government – puncaré -colbenkian-French oil commissions.

Search information
Search Receipt history: 3/7/2025
Acceptance: 9/7/2025
Online availability: 1/8/2025

college of Arts / Kirkuk University / Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research

The Title

The French oil company and its role in investing Iraq's oil 1924-1925 a historical study

Abstract

This research aims to identify translators of the First Abbasid Era (132 AH/750 AH-232 AH/847 AH) and their intellectual implications, as one of the first to establish this movement, which has had a great impact on the continuity and development of Islamic civilization. Explanation of why translation flourished in the first Abbasid era. Then, the intellectual and civilizational implications of translation during the First Abbasid Era were identified. One of the most important findings of the research was that the First Abbasid Era was famous for many translators, including: Abdullah bin al-Muqafah, Hanin bin Yitzhak, al-Fadhal bin Sahl al-Sarkhsi, al-Hajj bin Yusuf, al-Thabit bin Qura and John bin Masuyeh. Civilizations met and cultures mingled during the first Abbasid era, and science and art evolved.

١. المقدمة

لم يكن لفرنسا دور كبير في مجال البحث والتنقيب عن النفط بالعراق، سوى بعض المحاولات التي قام بها الرحالة الفرنسيون الذين زاروا العراق وشاهدوا مناطق ومكامن النفط، على عكس المصالح البريطانية والألمانية التي حصلت استثمارات عديدة منها امتيازات سكك الحديد والبحث عن النفط وتكلل مهامهم (بوعد) من السلطات العثمانية باستثمار نفط العراق بعد تشكيل شركة النفط التركية ، ومع نشوب الحرب العالمية الاولى، وما تلاها من أحداث مهمة على الساحة العراقية، أجبرت السلطات البريطانية إلى تقديم تنازلات لفرنسا في نفط الموصل عبر اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، إلا أن بريطانيا تخلت عن وعودها لفرنسا فبدأ فصل من المساومات بين الطرفين وكان نفط العراق ضحية تلك المساومات، حصلت فرنسا بموجبه على حصة ألمانيا ٢٥% من أسهم شركة النفط التركية، بينما سيطرت بريطانيا على نفط الموصل، عبر اتفاقية سان ريمو النفطية ١٩٢٠.

برزت قضية الموصل بعد مطالبة الحكومة التركية بها، فحاول كل طرف البحث عن مصالحه في هذا الجانب، ومما زاد الأمر تعقيداً دخول المصالح الأمريكية على خط الأزمة، فكان نفط الموصل هو السبب والحل فيها، وبعد منح كل فريق حصة من نفط العراق انتهت معها الخلافات وأغلقت معها قضية الموصل، أما عن فرنسا فأنها كانت تعاني من سيطرة الشركات على بيع وتصفية النفط داخل فرنسا، فوجدت في نفط العراق وسيلة للتخلص منها وتمويل مشاريعها وحل أزمتها النفطية، وذلك بتأسيس شركة نفطية تأخذ على عاتقها استثمار حصتها بنفط العراق، ولم يتم ذلك إلا بعد وصول بونكاريه إلى سدة الحكم وتبنيه سياسة اقتصادية تدعم الاقتصاد الفرنسي بمساعدة عدة خبراء ومستشارين فرنسيين للنفط، وتكلل مهامه بالنجاح في عام١٩٢٤

بتأسيس شركة النفط الفرنسية بمساهمة المصارف الأهلية وكذلك الدعم الحكومي.

ساهمت عدة عوامل لتأسيس هذه الشركة ،أهمها الدور المحوري الذي أداه كالوست كولبنكيان، في دعم الحكومة الفرنسية بأمواله وخبرته النفطية التي اكتسبها في مجال النفط، ومن خلال هذه الدوافع ظهرت شركة النفط الفرنسية على مسرح الأحداث لتنافس الشركات العالمية الأخرى، ومن ثم الحصول على امتياز نفط العراق عام ١٩٢٥، لتبدأ بعدها مراحل أخرى للصراع الفرنسي-البريطاني على إنشاء خطوط نقل نفط العراق إلى موانئ العالم بعد اكتشافه واستثماره.

اشتمل البحث على مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث رئيسة، تناول المبحث الأول منها(**الجذور التاريخية للنشاط الفرنسي واهتمامه بنفط العراق**)،أما المبحث الثاني فانه استعرض (**العوامل المباشرة التي اسهمت في تأسيس شركة النفط الفرنسية**)في حين تضمن المبحث الثالث(**السياسة الداخلية لشركة النفط الفرنسية**).

٢. الجذور التاريخية للنشاط الفرنسي واهتمامه بنفط العراق.

٢,١. دور الرحالة الفرنسيين في كشف منابع نفط العراق.

إن بروز الوجود الفرنسي واهتمامه بنفط العراق لم يظهر إلا عن طريق الرحالة الفرنسيين الذين زاروه ودونوا فيه وجود النفط ورشوحاته علـــى سطح الارض، وكان أولهم الرحالة الفرنسي اوتر (M. Otter) الذي زار العراق عام ١٧٤٣ وذكر المناطق النفطية فيها، لاسيما منطقة القياره (٥٠ ميل /٨٠ كم) جنوبي مدينة الموصل (هوب، د.ت، صفحة ٢٧) وموقع بابا كركر[١]،في كركوك كما ذكر أثناء رحلته عن قيام الناس بزيارة هذه المناطق ومشاهدة معالمها النفطية (الكلداني، ١٩٠٠، الصفحات ١١٦-١١٨)،ثم توالى الرحالة الفرنسيين لزيارة العراق ولاسيما المناطق الشمالية منه ودونوا ما شاهدوا عن وجود النفط والقير ومنهم الرحالة الفرنسي دانفيل (M.D.Danville) والرحالة الفرنسي سيلك بكنغهام (Silk Buckingham) الذي قام عام ١٨١٦ بزيارة العراق وأشار في رحلته إلى التلال والمناطق التي توجد فيها ينابيع النفط في كركوك وقال عن تلك الينابيع بانه ((**نعمة الله التي اغدقها على هذه الارض**)) (بنكنغهام، ١٩٦٨، صفحة ١٤٣) وبهذا الصدد يضيف القنصل الفرنسي في الموصل بلاس blas) (الذي قام بزيارة مدينة كركوك عام ١٨٥٤((**ان المدينة المسماة طوز خورماتو توجد فيها عين ماء ساخنة تقذف بالزفت المعدني بصورة غزيرة بحيث ان الفلاحين يستعملونه لأناره منازلهم...**)) (فوصيل، ٢٠٠٦، صفحة ٢).

وجرت عدة محاولات نهاية القرن التاسع عشر من قبل علماء الآثار والجيولوجيين الفرنسيين،الذين جاؤوا بحجة البحث عن الآثار ولكنهم في الحقيقة كان همهم الوصول إلى نفط العراق الكامن في باطن أراضيه (جريدة صدى بابل، ١٩١٤، صفحة ١) ومنهم العالم الآثاري الفرنسي جاك دي موركان (J. De Morgan)، الذي قام بزيارة ولاية الموصل في محاولة منه لكشف

نفط العراق عام ١٨٩٢ وكتب عنها بأنها مدينة مليئة بالينابيع الكبيرة من النفط والقير (سليمان ح.، ١٩٧٩، صفحة ٧٠).

ونتيجة ذلك أخذت الدوائر السياسية في فرنسا تحث خبرائها ومهندسيها بضرورة التوجه لاستثمار نفط العراق بعد حصولها على موافقة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)إذ زارت بعثة فرنسية عام ١٨٩٥ ينابيع النفط في كركوك تضم خبراء بمجال النفط (Longrigg, 1961, p. 14)، إلا أنهم لم يوفقوا في هذا الجانب نتيجة التنافس الدولي بين الشركات العالمية،والحقوق الألمانية المكتسبة في امتياز سكة حديد بغداد-برلين وما له من حق التنقيب عن نفط العراق على جانبي السكة لمسافة(٢٠) كم، (بحري، ١٩٦٧)،فضلاً عن دخول المصالح البريطانية على خط الصراع في نفط العراق كل هذه الأمور حالت دون إتمام أعمالهم في تطوير النفط في العراق (سليمان ح.، ١٩٧٩، صفحة ٧٤؛ عبد العزيز، ٢٠١٧، الصفحات ٣٢-٣٦).

ولم تتوقف الأطماع الفرنسية إلى هذه النقطة، إذ حفز تصريح القنصل الفرنسي في الموصل المصالح النفطية الفرنسية حين ذكر بأن نفط الموصل بإمكانه منافسة النفط الروسي بسهولة، على شرط توفر وسائل تكرير حديثة للنفط بالعراق كما أن انخفاض كلفة استخراجه من باطن أراضيه جعله أهم العوامل التي تدفع فرنسا لاستثمار نفط العراق (عيساوي، ١٩٩٠، صفحة ٥٣٨)،وهذا ما أكدته وزارة الخارجية الفرنسية عندما قدمت تقارير عديدة في هذا الجانب، لاسيما تلك التي قد دونتها الكي دروسي(Le Quai Dorsay) الموظفة في وزارة الخارجية الفرنسية، تفيد بأن الثروة النفطية التي تحتويها آبار الموصل تشكل أهمية كبيرة، وطالبت بالحفاظ على هذه الثروة بأي شكل من الأشكال (الخفاجي، ٢٠١٠، صفحة ١٤).

في تلك الاثناء كانت بريطانيا والمانيا قد اتفقتا على استثمار نفط العراق عن طريق دمج مصالحهما النفطية في شركة النفط التركية(T.P.C)(Turkish Petroleum Company Ltd))(recorder of iraq, 1923, p. 410) التي أسِست برأسمال مشترك عام ١٩١٢ وتم إبعاد فرنسا من الاشتراك في هذه الشركة حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى وما نتج عنها من تحالفات مضادة دفعت فرنسا إلى تأجيل النظر في استثمار نفط العراق، وقد أثبتت الوقائع التاريخية خلال الحرب بأن نفط العراق كان سبباً رئيساً لهذه الحرب الكونية (علاوي، ١٩٦٦، صفحة ٤٥)، بخاصة وانه أصبح مادة حيوية في تسيير الآت الحرب، وحاول كل فريق الحصول عليه ليعجل هزيمة خصمه بشكل مباشر (مهروسة، ١٩٨٦، صفحة

٥٤؛ جريدة الموصل، ١٩٢٤، صفحة ١)،وهذه الحقيقة أكـدها رئيس وزراء فرنسا جورج كلمنصـو(Clemenceau)

أثناء الحرب حين شـددت ألمانيا الخناق على فرنسا وأخـذ يستنجد بالولايات المتحدة الأمريكية يقول فيها **((أذا أردتم إنقاذ الحلفاء فأرسلوا مائة الف طـن من النفط فنحن الى النفط أحوج لنا من الدم))** (جريدة فتى العراق، ١٩٣٦).

٢,٢. ثانياً. بروز المصالح الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى.

كانت القوات البريطانية تحاول إكمال احتلالها للعراق أثناء الحرب العالمية الاولى والسيطرة على منابعه النفطية، إلا أنها تعرضت الى هزيمة كبيرة بمدينـــة الكوت بعـد استسلامها للقوات العثمانية في نيسان١٩١٦ (منتشاشفيلي، ١٩٧٨، صفحة ١٤٨)، وهنا حاولت الحكومة البريطانية الاستنجاد بالقوات الفرنسية وعرضت عليها مدينة الموصل الغنية بالنفط، مقابل مساعدتها في الحرب الدائرة في الجبهة العراقية فوجدت فرنسا في هذا العرض فرصتها للسيطرة على نفط العراق،ثم بدأت المذكرات تتبادل بين الطرفين بشكل سري وبالنهاية تم الاتفاق على عقد اتفاقية(سايكس–بيكو)الموقعة في ١٦ ايار١٩١٦ (البراوي، ١٩٦٧، صفحة ١٠)، إلا أن القوات البريطانية قامت باحتلال الموصل، دون العودة الى فرنسا وأخذت بتشغيل بعض الآبار ومد أنابيب النفط وتشييد المصافي، بحجة الضرورات العسكرية (العطار ج.، ١٩٧٧، صفحة ٧٨)،في تلك الاثناء تعرضت فرنسا إلى أزمة نفطية عام١٩١٧فأنشأت لهذا الغرض هيئة مختصة برئاسة هنري بيرنجيه(H.Beranjeh)عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، لحل هذه الأزمة ثم قدمت اللجنة تقريرها للحكومة الفرنسية دعتها الى ضرورة البحث عن منابع نفطية و أشارت الى نفط العراق بشكل مباشر (لنشوفسكي، ١٩٦١، الصفحات ٢١–٢٢).

وعلى أثرها بدأت فرنسا بالمفاوضات من جديد على نفط الموصل،أثناء زيارة كلمنصو الى لندن في كانون الثاني ١٩١٨،وتم عن طريقها تنازل فرنسا عن الموصل مقابل حصة من نفطها (الخفاف، ١٩٦٨، الصفحات ٣٦–٣٧)،ورغم أن بريطانيا رفضت هذا الأمر في البداية،لكنها سرعان ما وافقت عليه بسبب تخوفها من لجوء فرنسا الى الولايات المتحدة الأمريكية، وتكوين جبهة نفطية موحدة ضد المصالح البريطانية ومنافستها على نفط العراق(Helmut, 1976, p. 71) .

٢,٣. مساهمة فرنسا في نفط العراق عبر اتفاقية سان ريمو النفطية.

عقد مجلس الحلفاء مؤتمر الصلح بـ(سان ريمو) في ايطاليا في نيسان ١٩٢٠،واقر خلاله، بأن يخضع العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، أما سوريا ولبنان فانهما أصبحتا تحت الانتداب الفرنسي، وجاء هذا التوزيع منسجماً مع اتفاقية سايكس بيكو،مع قليل من التعديل في بعض نصوصها (Sait Dilek & Küçük, 2012, pp. 959-971;الخفاجي، ٢٠١٠، صفحة ٢٣)وقد حضي موضوع نفط العراق اهمية بالغة في تلك المفاوضات،وقد كشفت الوثائق المتبادلة هذا الأمر، وتم تنقيح مسودة الاتفاقية ست مرات وانتهت بالتوقيع على اتفاقية جديدة عرفت بـ(لونك ـــ بيرنجيه)((Long-)) Beranjeh (كنت، ١٩٧٧، صفحة ١٦٩) (العلوجي و اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ١٩٧٣، صفحة ١٩٤)، إلا أن فرنسا رفضت المقترح ولم يتم التصديق عليها (السلوم، ١٩٦٧، صفحة ٢٠).

طالبت فرنسا أن تكون حصتها مساوية لحصة بريطانيا وبنسبة ٢٥% في نفط العراق، وهي حصة ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى فما كان من بريطانيا إلا الموافقة وعلى أثرها عقدت اتفاقية سان ريمو الخاصة بالنفط في ٢٤ نيسان١٩٢٠ (كنت، اتفاقيات النفط١٩١٩-١٩٢٠، ١٩٧٧، الصفحات ١٦٦-١٧١)،بين فيليب بيرثلوت (F .Berthelot) مدير الشؤون السياسية والتجارية في وزارة الخارجية الفرنسية وبين جون كادمان(John Cadman)،مسؤول الدائرة النفطية البريطانية، وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية رسمياً من قبل الحكومتين البريطانية والفرنسية (رش ا.، ٢٠١٣، الصفحات ٦٨-٦٩)،وبذلك أصبحت لفرنسا حصة كبيرة من نفط العراق تستطيع عن طريقه انعاش اقتصادها وَحل معظم مشكلاتها وأزماتها النفطية وفي هذا المجال علق أحد البرلمانيين الفرنسيين عن هذه الاتفاقية ونفط العراق بقوله ((**أعطتنا اتفاقية سايكس_ بيكو الموصل بـدون النفط، وبتعديلها حصلنا على النفط وخسرنا الموصل**)) (الخفاجي، ٢٠١٠، صفحة ٢٢).

٣. العوامل المباشرة التي أسهمت في تأسيس شركة النفط الفرنسية.

٣,١. دور كولبنكيان[٢]،في تأسيس شركة النفط الفرنسية.

يعد كالوست كولبنكيان من أهم الشخصيات الاقتصادية في مجال النفط، لما له من خبرة وموهبة ودهاء دبلوماسي مقنع في هذا المجال ولولاه لما أسِست شركة النفط التركية بعد أن أقنع المصالح البريطانية الالمانية في الاندماج معاً لاستثمار نفط العراق، كما أنه أدى دوراً كبيراً بمنح الفرنسيين حصة

في نفط العراق ضمن اتفاقية سان ريمو، باعتباره مواطناً يحمل تاشيرة الإقامة الرسمية في فرنسا (الشعيبي، ٢٠٠٦، الصفحات ١-٣٥)، ومن هنا أخذت أفكاره وطروحاته في مجال النفط تأخذ صدى

واسع في الأوساط السياسية والاقتصادية الفرنسية التي أدت في النهاية إلى مساهمة فرنسا في استثمار نفط العراق، ومقابل ذلك كانت الحكومة الفرنسية تدعم كولبنكيان في كافة توجهاته الادارية والما**|دطح-كظه٨م٦٧عهونومكط+

+ي شركة نفط العراق ضمن، زاعلزظاز/
.:لحصة الممنوحة له (٥%) في الشركة، ولم ينسَ كولبنكيان هذا الأمر، إذ تذكر بعض المصادر أنه ظمنح وزير المالية الفرنسي هنري بيرنجيه هدية ثمينة وهي عبارة عن **(قصر فخم)** على شكل بيت عزطكجزمحخ٠طحصري حديث في العاصمة الفرنسية باريس مع مقتنيات وتحف اثرية حقيقية ولوحات نادرة لا تقدر بثمن، ولم يكن هذا الامر غريباً عليه لان ثروته اخذت في ازدياد كبير فيما بعد استثمار نفط العراق وكان يعيش في باريس كالأمراء والملوك (اوكونور، ١٩٦٧، الصفحات ٣٧٥-٣٧٦).

استقر كولبنكيان في فرنسا وكان ينطلق برحلاته الكثيرة منها واليها ونظراً لما يتمتع به
من خبرة طويلة في مجال النفط فان الحكومة الفرنسية قد استعانت به كثيراً لاسيما تقديم المشورة لتأسيس هيئة خاصة بالنفط، فقدم مقترح بأنشاء**(لجنة عامة للنفط)** بهدف دعم فرنسا بالنفط الخام بخاصة نفط العراق، ولتكون هذه اللجنة مرجعاً لها في تمثيلها مع المساهمين في شركة النفط التركية (الارمنية، ١٩٩٩، الصفحات ٢٠-٢١)،ومن هذا الباب اخذ كولبنكيان على عاتقه بوضع الترتيبات الضرورية لإنجاز مهمته، اذا ت+مكن من اقناع الأعضاء المساهمين في استثمار نفط العراق بضرورة موافقتهم بمشاركة شركة فر +نسية جديدة معهم تأخذ على عاتقها العمل في العراق، ولأجل ذلك توجه الى وزارة الخارجية البريطانية لإتمام العملية وانهاء وحلحلة المشاكل مع شركة(شل) الهولندية الملكية (المقتطف، ١٩٢٦، الصفحات ٢٨٧-٢٩٠) وفي هذا السياق يقول كولبنكيان في مذكراته**((...ذهبت الى لندنقدمت خطتي الى السير ويليام تيرل[٣]،في وزارة الخارجية واقنعته بمشاركة فرنسا وان هذا الامر سيلقى تقديراً**

من الفرنسيين لمثل هذه المساهمة في الوفاق الودي، وقد احيل الامر الى اللورد لونج مسؤول شؤون النفط في الوزارة، وفي النهاية حصلت على موافقة وزارة الخارجية البريطانية على المضي قدماً في خطتي)) (Hewins , 1957, p. 112).

من جانبه ابلغ كولبنكيان الحكومة الفرنسية بكل هذه التطورات، ونتيجة ذلك ارسلت الحكومة الفرنسية هنري بيرنجيه ممثلاً لفرنسا الى لندن لمناقشة مساهمة فرنسا في استثمار نفط العراق ووضع الاسس العملية لبناء شركة فرنسية للنفط، وكان كولبنكيان معجباً جداً بشخصية بيرنجيه ووصفه اياه ب**(...البرلماني الذكي الذي استطاع ان يأخذ كل نصائحي وارائي..)** مقدما مصلحة الحكومة الفرنسية العليا في سبيل اصلاح الاقتصاد النفطي الفرنسي عن طريق لجنة النفط الفرنسية وبدعم من الحكومة الفرنسية (الحيالي، ٢٠١٥، صفحة ١١٣) كما قدم الدعم المالي وتسهيلات مصرفية للحكومة الفرنسية وبملايين الجنيهات ونيابة عن شركة شل المسيطرة على توزيع النفط بفرنسا لدعم مصالح الشركات التي كان يمثلها في نفط العراق لأجل خدمة فرنسا ومصلحتها العليا على_حد وصفه (Hewins , 1957, pp. 111-112).

كانت شركة النفط شل الهولندية العاملة في فرنسا تسيطر على معظم المقدرات النفطية فيها لاسيما فيما يخص المصافي ومراكز تسويق النفط الخارجية، وهذا الامر قد اعطى رئيس الشركة ديتردينغ (H.Deterding)[٤]،مطلق الحرية في التصرف بمصادر فرنسا النفطية وحتى تلك الحصة التي منحت لها في نفط العراق، الامر الذي اغضب كولبنكيان ووجد فيه هيمنة وتسلط شركة النفط شل ورئيسها في هذا الامر وان

هذه(الحيلة) على حد وصفه يجب ان تنتهي (Hewins , 1957, p. 113)،وبعد تشكيل شركة النفط الفرنسية وضم حصتها الى شركة النفط التركية واستثمار نفط العراق، أخذت بعض الصحف والمجلات الفرنسية تلقب كولبنكيان بـ**(تاليران النفط)** بسبب الاعمال والخدمات التي قدمها للحكومة الفرنسية، والتي على ما يبدو انها قد تخلت عن كل الدعم المالي والمعنوي المباشر الممنوح لكولبنكيان، لاسيما وزارة الخارجية الفرنسية، كما ان القادة والزعماء والسياسيين الفرنسين كانت لهم نظرة مشابهة لتوجهات الحكومة الفرنسية على حد وصف كولبنكيان الذي قال فيه((**...انهم تناسوا بان سبب مساهمتهم في شركة النفط التركية كانت بسببي وعملي ولولاي لمـــا تصدقت اتفاقية سان ريمو**

النفطية، ولقد تعرضت للانتقادات شديدة من السير هنري ديتردينغ، الذي اعتقد باني سياستي خاطئة، إذ رأى أن الحكومة الفرنسية كانت جاحدة للغاية في تجاهل جميع الخدمات المقدمة لها، وتجاهل كل مشاعر الصداقة والتقدير السابقة)) (Hewins , 1957, p. 114).

٣,٢. الموقف الامريكي من مساهمة فرنسا في نفط العراق.

لم يكن للولايات المتحدة الامريكية سياسة نفطية واضحة في نفط العراق ابان السيطرة العثمانية، سوى محاولات بسيطة من قبل الأدميرال كولبي جستر(Colby Chestar) بدعم من الحكومة الامريكية في سبيل الحصول على امتيازات اقتصادية ومنها امتياز نفط العراق، الا انه لم يحصل على مبتغاه بسبب المنافسة البريطانية من جهة، وقيام الحرب العالمية من جهة اخرى، وبعد توقيع اتفاقية سان ريمو النفطية تدخلت الحكومة الامريكية وبقوة وسجلت اعتراضها على منح فرنسا حصة في نفط العراق (العطار ن.، ١٩٧٢، الصفحات ٢٢-٣١)،وذكرت بانه لا يوجد أي سند قانوني لهذه الحصة (Denovo, 1963, p. 177) وطالبت بتطبيق سياسة الباب المفتوح (Open Door)التي تنص على معاملة رعايا جميع الامم بشكل متساوي أمام

القانون في الأراضي المشمولة بالانتداب (الجمهورية العراقية،وزارة الاعلام، ١٩٧٢، صفحة ٢٢؛ A.C.Bedford, 1923, pp. 103-104).

وتجدر الاشارة بان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد جهزت دول الحلفاء بـ(٨٠%) من منتجات النفط في الحرب العالمية الأول،.وقد حقق هذا خسارة جسيمة في الاحتياطي الامريكي (جوستورك، ١٩٧٤، صفحة ٢٠)، ولهذا فأنها كانت بحاجة كبيرة الى ضمان موارد نفطية كبيرة وباستمرار، ومن هنا فان الولايات المتحدة ترى ان لها الحق في مساهمة الصناعة الامريكية في استثمار مصادر النفط في الاراضي التي اوشكت على الانتقال تحت السيطرة البريطانية ومنها اراضي نفط العراق (جريدة الموصل، ١٩٢١)،وسعت المصالح الامريكية ان تقوم بتطويق البريطانيين والفرنسين اعلامياً في سبيل الحصول على حصة من نفط العراق ولفت انتباه الدوائر الرسمية الامريكية لهذه القضية، لاسيما وانها كانت قد نشرت عدة تقارير جيولوجية عن ارتفاع معدل الاستهلاك اليومي للنفط في امريكا، مقابل نضوب ابارها النفطية منذ اوائل عام ١٩٢١،ومع تقارير اخرى تفيد ان موارد النفط في العراق تقدر بنحو (٤٠٠٠)

مليون برميل، كل هذه الامور دفعتها الى التوجه بقوة لمنافسة المصالح الفرنسية في نفط العراق (الجمهورية العراقية، ١٩٧٢، الصفحات ٤٦-٤٧).

فبدأ فصل جديد من المفاوضات غير المباشرة بين شركات النفط الامريكية وشركة النفط التركية تقودها الحكومة البريطانية، وأخذت المذكرات الدبلوماسية تتبادل بين الطرفين وعلى أعلى المستويات الحكومية، ففي ٥ شباط ١٩٢٤ ارسل تيغل رسالة الى رئيس شركة النفط التركية نيكولز(H.E,Nichols) تناولا خلالها اشراك المصالح النفطية الامريكية في استثمار نفط العراق مع تبني سياسة الباب المفتوح واعادة توزيع نسب المشاركة بين المساهمين ومنهم شركة النفط الفرنسية (FRUS, 1924, p. 228)،وهنا اخذ التوجه الامريكي منحى اخر بعد تأسيس شركة النفط الفرنسية، اذ اعرب نيكولز بان المساهمين في شركة النفط التركية من الفرنسين يرون بضرورة

اشراك الشركات النفط الامريكية في استثمار نفط العراق، جاء ذلك بعد قيام نيكولز بزيارة مديري شركة النفط الفرنسية في باريس لتقديم المقترحات الامريكية ودعم الحكومة الفرنسية بمناسبة تأسيس شركة النفط الفرنسية وخلصت الزيارة بان يتم الاتفاق

على توقيع اتفاقية العمل أو(مبدأ الحرمان الذاتي)(Working Agreement)[٥]، من

قبل المصالح الفرنسية (FRUS, 1924, p. 229).

مَثل جون كادمان(John Cadman) احد مديري شركة النفط التركية المفاوضات مع شركات النفط الامريكية بشكل سري، واستمرت لمدة طويلة تناولت الاطراف كل المعوقات ومستقبل نفط العراق ودور المساهمين فيه لاسيما شركة النفط الفرنسية وحصلت الشركات الأمريكية على حصة متساوية من نفط العراق بعد جدال طويل مع الشركات المساهمة (ابراهيم، ١٩٣٥، الصفحات ١٩٦-١٩٩).

٣,٣. قضية الموصل وانعكاسها على حصة فرنسا في نفط العراق.

كانت حرب النفط بين المصالح النفطية البريطانية-الفرنسية- والأمريكية بعد اتفاقية سان ريمو وحتى انعقاد مؤتمر لوزان ١٩٢٣ تتمثل في الصراع على نفط العراق بشكل عام لأجل الحصول عليه بشتى الوسائل،وكانت تهدف بشكل مباشر الى إفشال كل الاتفاقيات والحقوق المكتسبة لفرنسا في نفط العراق، بل وصل الحال الى افتعال عدة نزاعات ومؤامرات معقدة دارت بين فرنسا وبريطانيا، ومنها دعم تركيا ضد المصالح المتبادلة لكل طرف (سليمان ح.، ١٩٧٩، الصفحات ١١١-١١٢)،فقد وقفت بريطانيا مع

اليونان ضد تركيا في حربها بالأناضول، مما دفع الفرنسيين الى الوقوف بجانب تركيا التي حققت انتصارات كبيرة مما أدى الى امتعاض البريطانيين من الفرنسيين وهددوا خلالها بإلغاء اتفاقية سان ريمو وحرمان فرنسا مــن نفط العراق

(تسيشكا، ١٩٦٥، الصفحات ٨٩-٩٠) وكشفت تقارير استخبارية فيما بعد بأن الفرنسيين اتفقوا سراً مع الولايات المتحدة الأمريكية على منح شركات النفط الامريكية امتيازات نفطية في العراق ضمن الحصة الفرنسية مقابل تعهد هذه الشركات في استثمار نفط العراق بأسرع وقت ممكن، مع اتفاق الطرفين على دعم المطالب التركيــة

في مدينة الموصل ضد الرغبات البريطانية (الماغوط، ٢٠١٥، صفحة ٢٠٢).

ونتيجة ذلك حاولت بريطانيا تكراراً ومراراً استبعاد المصالح الفرنسية من منطقة الشرق الأوسط والعراق تحديداً، وسعت الحكومة البريطانية تعمل جاهدةً لتعيين الملك فيصل بن الحسين شريف مكة ملكاً على سوريا قبل تنصيبه ملكاً على العراق[٦]،لكي تُبسط نفوذها وتحصل على معظم مناطق النفط في العراق والشرق الأوسط، ويبدو أن هذا الامر كان مدروساً في الاوساط السياسية الفرنسية وإلا كيف يمكن تفسير قيامها بطرد ومجابهة حكومة الملك فيصل من سوريا وعدم اعترافها بها، بل وحتى تلك التي شكلها الملك فيصل في العراق بعد عام ١٩٢١،وهذه الحقيقة كشفتها إحدى الوثائق السرية التي تؤكد بأن الحكومة الفرنسية كانت ناقمة على حكومة فيصل في العراق ولم تعترف بها بشكل رسمي حتى عام١٩٢٥ (الصائغ، ٢٠٠٧، صفحة ١٧٩)،وقد عبر الملك فيصل عن هذا الامر عن طريق مراسلات سرية مع الحكومة البريطانية اذ قال((**يعلم الله، انني ما كنت عدوا لفرنسا حتى في تلك الايام من عام ١٩٢٠،عندما سارت جيوشها ضدي، لأنها عدتني آنذاك العقبة الوحيدة امامها وامام سوريا، كما ان الصحافة الفرنسية كانت تهاجمني بشدة دون ان تدرك حقيقة الامور**)) (قزانجي، ١٩٨٩، صفحة ١٤٢).

وهنا استبق مندوب فرنسا الاحداث وعقد اتفاقاً مع وزير خارجية تركيا، تمت بموجبه انهاء حالة الحرب بين البلدين مقابل منح المصالح الفرنسية امتيازات اقتصادية مهمة ومنها امتيازات نفط العراق (فهمي، ١٩٥٨، صفحة ٥٧)، كما كان للحكومة

الفرنسية موقف شديد تجاه هذا الامر حين اعلن بيرثيلوت الذي اشتهر باتخاذ سياسة دبلوماسية ماهرة وحازمة في وزارة الخارجية الفرنسية بانه يجب الدفاع عن الموقف الفرنسي في المحافظة على حصته المكتسبة بنفط العراق وتحت دعم الحكومة ورعاية وزارة الخارجية الفرنسية (Conlin, 2020, p. 245)،ويذكر المندوب الفرنسي في سوريا هنري دي جوفينال (H .de .Juvenal) انه كان يسعى لحل كافة المشاكل بين تركيا وفرنسا وبريطانيا وعقد اتفاقيات بشان نفط العراق بعد حدوث مشكلة الموصل (اوكنور، ١٩٦٩، صفحة ٢٣٧) .

*كظخط الا ان سياسة فرنسا سرعان ما تغيرت تجاه بريطانيا بعدما قامت الحكومة التركية بمطالبة كبريطانيا بمنحها ولاية الموصل مما اثار حفيظة المصالح النفطية الفرنسية في العراق بشكل مباشر، كوزاد الأمر تعقيداً بقيام تركيا منح امتياز نفط الموصل الى جستر الامريكي دون استشارة الحكومة الفرنسية (Shawadran, 1973, p. 222)، فاعترضت الحكومة الفرنسية على هذا الإجراء واعتبرته موجهاً لضرب مصالحها النفطية والاقتصادية وراحت تضغط باتجاه إلغاء كل الاتفاقات القديمة مع تركيا ومجابهة النفوذ الامريكي (زوبع، ٢١٠٢، صفحة ٢)،وطالبت بإلغاء امتياز جستر وإنهاء وجود المشروع الامريكي لحماية مصالحهما في نفط العراق (بيريبي، ١٩٥٩، صفحة ١٠٥)،وكان هذا التصريح رسالة دعم للمطالب البريطانية في الموصل، الامر الذي دفع اللورد كرزن(Curzon) ممثل الحكومة البريطانية في مفاوضات قضية الموصل الى إعلانه دعم المطالب الفرنسية وفق مذكرة أرسلها الى الحكومة الامريكية ذكر فيها بأن بريطانيا وفرنسا متمسكتان بالحقوق المكتسبة في نفط العراق بعد الحرب العال+

بامتياز استثمار النفط لشركة ستاندرد اويل في فلسطين (جريدة الموصل، ١٩٢١).

بقي نفط العراق محط أنظار ونقطة خلاف كبيرة في حل قضية الموصل (تميم، ٢٠٠٦، صفحة ٧)، الأمر الذي دفع كل الأطراف المتصارعة الى الجلوس وتسوية

هذه القضية مقابل أن تأخذ كل منها حصة من نفط العراق بعد مفاوضات طويلة استمرت حتى عام ١٩٢٥[٧]،اذ قررت عصبة الأمم المتحدة حل هذه القضية بشكل نهائي (العبوسي، ١٩٥٥، الصفحات ١٩-٢٠) واستطاعت شركة النفط الفرنسية أن تحافظ على أسهمها في نفط العراق بفضل الدبلوماسية الفرنسية والدعم الكبير من كولبنكيان كما أن تمسكها بكل الحقوق والاتفاقات السابقة الممنوحة اليها قد عزز دور فرنسا في الشرق الاوسط، أما عن الموقف التركي فانه هو الاخر تنازل عن المطالبة بولاية

الموصل بعدما حصل على نسبة ١٠% من عوائد شركة النفط التركية (جريدة العراق، ١٩٢٩) مع منح تركيا مبلغ مالي قدره (٥٠٠,٠٠٠) باون استرليني (اوكونور، ١٩٦٧، صفحة ٣٧٥؛ السراج، ٢٠١٤، الصفحات ٣٥١-٣٥٢).

٤. السياسة الداخلية لشركة النفط الفرنسية.

٤,١. السياسة الداخلية لشركة النفط الفرنسية وانعكاسها على الواقع الفرنسي.

رشحت الحكومة الفرنسية في تشرين الثاني ١٩٢٣ مجموعة من الفرنسيين لتشكل وحدة خاصة لأجل مشاركة الحكومة الفرنسية في نفط العراق وفي عهدتها نسبة ٢٥ % في شركة النفط التركية، وتم تعيين أرنست مرسيه(Ernest Mercier)[٨]، ليكون مسؤولا عن عملها ويعد مرسيه العقل والمنفذ لتأسيس هذه الشركة، بعد أن عمل مديراً إدارياً بعدة شركات اقتصادية عملاقة، ويرجع له الفضل بتأسيس المجلس الصناعي الفرنسي الذي عرف باسم((النهوض الفرنسي))تحت إشراف المارشال فوش (Foush) لدعم النواب المناهضين للشيوعية (دولوناي، ١٩٨٧، صفحة ٦٤)،كما كان لعدد من مؤسسي السياسة النفطية في فرنسا دور كبير في هذا الجانب وكان يطلق عليهم ((الرجال الجدد- New Men)) وهم نواة شركة النفط الفرنسية ومنهم لويس لوشر

(L.Loucheur)الذي أصبح وزيراً للتجارة ومرسيه واندريه تارديو ((Andre Tardieu))المفوض الحكومي لشراء النفط من الولايات المتحدة الامريكية وأحد خبراء النفط في وزارة التسليح أثناء مرحلة الطوارئ في فرنسا (Kuisel, 1967, p. 24). وبعد أن تولى ريموند بونكاريه(Raymond Poincare)(١٩٢٢-١٩٢٤)[٩]، السلطة وأصبح رئيس الوزراء أخذ يتبنى موقفاً وطنياً بشأن مسائل النفط بشكل مباشر، وأدى دوراً اساسياً في تأسيس نواة شركة النفط الفرنسية، وأن الهدف من تأسيسها هو أن تأخذ على عاتقها مهمتين رئيستين وهما:-

١.الحصول على أسهم وحصة ألمانيا النفطية التي هي تحت ملكية المصرف الالماني والموضوعة في حماية الحراسة القضائية في لندن، وهي في الأساس أصبحت ضمن حصة فرنسا وفق اتفاقية سان ريمو النفطية لاستثمار نفط العراق.

٢.وضع أسس لسياسة بترولية وطنية لفرنسا (نوسشي، ١٩٧١، الصفحات ٨٠-٨١).

وتم تطبيق هذه البنود وفق رؤية بونكاريه في تأسيس شركة وطنية فرنسية تأخذ على عاتقها استثمار النفط وتوزيعه وفق نسبة ٢٥% من أسهم استثمار نفط العراق وذلك في نيسان ١٩٢٤ وأطلق عليها شركة النفط الفرنسية (Société Française des Pétroles) وتعرف اختصاراًبـ(CFP) وتهدف الى تمثيل المصالح الفرنسية في جميع أنحاء العالم (Conlin, 2020, p. 246) لاسيما تلك التي اكتسبتها اتفاقية سان ريمو، واستطاعت الحكومة الفرنسية وبجهود داخلية كبيرة من أن تملك(٣٥)%من أسهم هذه الشركة اي ما يقارب٤٠% من الأصوات داخل شركة النفط الفرنسية طبقاً(لاتفاقية بين الشركة والحكومة الفرنسية) (Loftus, 1948, p. 20)، بينما النسبة المتبقية الـ(٦٥)% من أسهمها كانت مقسمة بين شركات خاصة وبنوك وافراد موزعين للمنتجات النفطية من أمثال الاخوة ديماريه (Desmarais) (Hewins , 1957, p. 114).

إلا أن شركة النفط الفرنسية في بداية تأسيسها لم تستطع أن تتبنى سياسة نفطية مباشرة في استثمار وتصفية النفط في فرنسا لاسيما بعد إخفاقها في اكتشاف النفط في عموم فرنسا من جهة، ولأنها كانت ممنوعة من تكرير النفط من جهة اخرى، هذا الامر حتم عليها أن تكون أداة استشارية واستثمارية فقط ، لكنها نجحت في ابعاد شركة شل عن المصالح الفرنسية في نفط العراق (Conlin, 2020, p. 246) ، وبهذه النتيجة فان الحكومة الفرنسية قد وجهت ضربة قوية الى شركة شل وخابت كل امال ديتردينغ للسيطرة على نفط العراق عبر حصة فرنسا فيها.

في البداية كانت الشركات الخاصة تخشى أن يكون تأسيس شركة النفط الفرنسية خطوة للاحتكار الحكومي لصناعة النفط وترددت فيه، وهذا ما كان مجلس النواب الفرنسي يخشاه حين عرض مشروع تخويل شركة النفط الفرنسية حق استثمار حصة الحكومة الفرنسية في نفط العراق، فقد تضاربت الآراء ووجهات النظر بين النواب والأحزاب الحاكمة (يزبك ، ١٩٣٤، صفحة ١٠٧) لكن سياسة مرسيه ودبلوماسيته تغلبت على تلك المخاوف بعد الحصول على ضمانات من بونكاريه، الأمر الذي دفع (٩٠) من أصحاب الشركات النفطية والبنوك الفرنسية وشركات النفط أجنبية بشراء أسهم في شركة النفط الفرنسية، وتذكر بعض المصادر بأن تشكيل شركة النفط الفرنسية قد تم على وجه السرعة وأنها سجلت على أساس أنها شركة أهلية فقط، لكن الحقيقة انها كانت شركة مساهمة تشمل قطاعات أهلية ومصالح حكومية مثلما تم ذكره

ولكنها كانت ملزمة أن لا تتنازل أو أن تحيل اشتراكها في استثمار نفط العراق الى

شركة أخرى أو فريق آخر دون موافقة الحكومة الفرنسية (سليمان ح.، ١٩٧٩، صفحة ١١٠) .

وعن طريق هذه الأحداث يبدو أن سبب تشكيل شركة النفط الفرنسية جاء متناغماً مع المصلحة الوطنية لفرنسا على حسب اعتقاد بونكاريه بدعم وتخطيط من كولبنكيان، الذي تمكن عن طريق هذه التحركات أن يحافظ على نسبته (٥)% في شركة النفط التركية كعامل موازنه مع الشركاء والمساهمين في نفط العراق وأن بونكاريه وصف هذا الامر بقوله ((**ان الامه التي تعتمد على اسياد النفط الاجانب لم تعد حرة**)) (Hewins , 1957, p. 114).

٤,٢. علاقة شركة النفط الفرنسية بالشركات النفطية.

إن الدافع الرئيس لتشكيل شركة النفط الفرنسية هو التخلص من السيطرة الخارجية لشركات النفط العالمية على مقدرات فرنسا الاقتصادية من جانب، واستثمار نفط العراق بشكل مباشر لتعزيز الإمدادات النفطية لفرنسا من جهة اخرى، وأن توجهات بونكاريه بهذا الخصوص كانت موجهة في الأساس لتكون شركة النفط الفرنسية وإدارتها مشابهة وموازية لشركة ستاندرد الامريكية، أو شركة الانجلو–الفرنسية في التمثيل في شركة النفط التركية، كما وجهه بونكاريه أن يكون لشركة النفط الفرنسية حماية خاصة،على رغم من أنها قد صممت بصورة جزئية وهي على غرار شركة(P.P) البريطانية (سامبسون، ١٩٧٦، صفحة ١٠٦)،وهنا تجب ملاحظة أن شركة النفط الفرنسية لم تكن استثماراتها في النفط موزعة بين مناطق عديدة على مثل الشركات الامريكية، بل كانت تحاول أن تكون كل استثماراتها مركزة في منطقة واحدة وهي نفط العراق، ولأجل ذلك حاولت الحكومة الفرنسية ومن ورائها شركة النفط الفرنسية المطالبة بسرعة استثمار نفط العراق وبأقصى سرعة مع زيادة الإنتاج لكي تحصل على موارد نفطية رخيصة وبسعر منخفض بدلاً من شرائه بأثمان مرتفعة من الشركات النفطية العالمية الأخرى (شقير، التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول، ١٩٦١، صفحة ٤٩)، وأن يكون لها ((طابع وطني للتحرر الفرنسي))على حد وصفه، مع ضرورة مشاركة كل القطاعات الاقتصادية(البنوك – المصافي –المستثمرين) الفرنسين في دعم شركة النفط الفرنسية سواء بالدعم المادي أو الدبلوماسي الذي تبناه مرسيه بشكل مباشر في هذا الجانب (Kuisel, 1967, p. 31)، وحاول تطبيقه وزير التجارة والصناعة لوسيان ديور(Lucien Dior)الذي سعى الى تقاسم كل القطاعات الصناعية والاشتراك في شركة النفط الفرنسية، وكانت خطته تتلخص أن يتولى مصرف (R.D.S) التابع الى وزارة المالية الفرنسية الإشراف على حصة

وأسهم شركة النفط الفرنسية في استثمار نفط العراق، بينما تتولى مصارف أخرى استثمارات نفطية اخرى خارج الحدود الفرنسية (Conlin, 2020, p. 247).

كانت معركة النفط مشتعلة في الداخل الفرنسي إذ قامت شركات النفط الاحتكارية الأخرى لاسيما الامريكية والبريطانية برفع أسعار المحروقات النفطية الى مستويات عالية وتحولت هذه الشركات من موردة للنفط الى فرنسا إلى موزعة ومحتكرة له عن طريق شراء الشركات الفرنسية (المصافي)النفطية وجعلها تابعة لها أو كما تعرف بـ(احتكار الوقود) بحجة تأمين مصادر المنتجين، مما شكل أزمة اقتصادية واسعة في فرنسا، لاسيما في محطات البانزين التي أخذت تتزين بالإعلانات مدفوعة الثمن على جانب الطريق فارتفعت الأسعار وشلت الحركة الاقتصادية في عموم فرنسا، على الرغم من المعالجات الحكومية عن طريق تقديم تراخيص استيراد الوقود وبالجملة و إنشاء مكتب خاص لهذ الغرض عرف بـ المكتب الوطني للوقود السائل ((Office National des Combus -Tibles Liguides))الذي تولى إدارته في البداية لويس بينو(((Louis Pineau)) وهو صديق مقرب من مرسيه واحد خبراء النفط في فرنسا ومستشار الرئاسة الفرنسية، إلا ان الأمر لم يجدِ نفعاً واستمرت الأزمة في عموم فرنسا (Kuisel, 1967, pp. 24-25).

وصلت كمية الأرباح التي جنتها شركات النفط الاجنبية في فرنسا الى أرقام كبيرة، إذ قدرتها بعض المصادر ما بين مليارين إلى ثلاثة مليارات فرنك فرنسي، ولأجل ذلك شكلت الحكومة الفرنسية **((غرفة))** لحل الأزمة النفطية في السوق الفرنسية غير المستقرة ، وعن سبب القوة المتنامية لشركات النفط الأجنبية التي تمكنت من القضاء على الشركات النفطية المحلية، وقررت الاعتماد على دستور ومواد قانونية خاصة بصناعة النفط ودعم شركة النفط الفرنسية، عن طريق الاعتماد على الدعم الحكومي وتقليص ((الائتمانات)) الاجنبية وبناء صناعة وتكرير للنفط، وتطوير الحصة النفطية بنفط العراق، وتقييد الاستيراد النفطي بشكل صارم لأجل تشجيع بناء المصافي على الاراضي الفرنسية (Kuisel, 1967, p. 25) .

وبدخول شركة النفط الفرنسية اصبحت نسب المساهمين في شركة النفط التركية لاستثمار نفط العراق

كالاتي (F.O,371/10082, 1924, p. 127):-

ت	اسم الشركة المساهمة	نسبة المشاركة	الدولة
١	شركة النفط الإنكلو ـ الفارسية	%٤٧,٥	بريطانيا
٢	شركةالأنكلو- ساكسون/شل	%٢٢,٥	بريطانيا/هولندا
٣	شركة النفط الفرنسية	%٢٥	فرنسا
٤	كالوست كولبنكيان	%٥	
المجموع		%١٠٠	

ونتيجة ذلك أخذت الحكومة الفرنسية على عاتقها البحث عن مصادر الطاقة لدعم الاقتصاد الفرنسي عن طريق شركة النفط الفرنسية، إذ أرسلت الشركة عدة مهندسين متخصصين على شكل بعثات جيولوجية الى أراضي العراق ضمن فرق متطورة في علم الأرض (التنقيب الجيوفيزيائي) أو ما يعرف بـ(prospection géophysique) وبقيت لسنوات طويلة وهي تجوب أراضي العراق بحثاً عن النفط (H. l'HUILLIER, 1992, p. 465) بعد أن أخذت الحكومة الفرنسية موقفاً داعماً في رفع مستوى الاقتصاد الفرنسي الوطني، عبر تشجيع كل قطاعاته الصناعية، لاسيما النفطية منها، كما أن دعم بونكاريه للكفاءات العلمية الفرنسية في هذا المجال، قد أسهم في نجاح أعضاء وخبراء النفط الفرنسيين في تحيق مهمة وطنية في استثمار النفط في عموم المناطق التي كانوا يعملون فيها لاسيما نفط العراق (دولوناي، ١٩٨٧، الصفحات ٦٤-٦٥).

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن هذه الاحداث، اذ كانت تراقب وتنظر الى جهود شركة النفط الفرنسية بكل جد وعلى مستوى عالي في الادارة الامريكية، بعدما اخذت شركة النفط الفرنسية تجوب اراضي نفط العراق مع المصالح البريطانية وشركاتها العاملة معها لاستثمار النفط في عموم العراق، ومع وصول الرئيس بونكاريه الى سدة الحكم في فرنسا، فقد زاد معها تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وحتى السياسية بين فرنسا وبريطانية بشكل وثيق، لاسيما قضايا نفط العراق ومسألة نقله وتصديره الى أوربا، جاء هذا الامر بشكل مباشر حين قـدم رئـيس وزراء بريطانيا جيمس رامزي ماكدونالـد Ramsay (MacDonald) دعوة الى الرئيس بونكارية لزيارة لندن (جريدة الموصل، ١٩٢٤، صفحة ١) .

ويبدو أن بعض الشركات البريطانية والامريكية قد تمكنت من أن تملك اسهم في شركة النفط الفرنسية عن طريق فروعها في فرنسا والمساهمة في الشركة ،إذ استطاعت شركة ستاندارد- نيوجرسي أن تمتلك ٩% من أسهم شركة النفط الفرنسية، الأمر الذي أدى الى زيادة حصة شركة ستاندارد- نيوجرسي في استثمار نفط العراق عن طريق شركة النفط التركية بواسطة حصة فرنسا فيها وبحدود ٢% من أسهم الشركة (فهمي، ١٩٥٨، صفحة ٥٩)، ولأجل ذلك قدمت شركة النفط الفرنسية بواسطة ممثليها في شركة النفط التركية مقترحاً الى الجماعات والمصالح الامريكية ينص على اشراكهم مع جميع المساهمين في الشركة في كل الامتيازات النفطية سواء في استثمار نفط العراق او غيرها في المستقبل، الا ان تيغل (W.C.Tecl) رئيس شركة ستاندارد- نيوجرسي رفض المقترح الفرنسي معللاً ذلك بانه خرق لقوانين الشركات النفطية الأمريكية لأن هذه الشركات هي موحدة ومستقلة في استثمار نفط العراق لكنها لا تعمل مشتركة في المناطق الاخرى من جهة، وعدم قبول الشركات النفطية البريطانية لهذا الاقتراح المنفرد (تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية عن احتكار النفط الدولي، ١٩٦٠، الصفحات ٢١-٢٢). ومع دخول شركة النفط الفرنسية الى عالم النفط فإن أغلب المصادر تعدها من ضمن الشركات (الثمانية) العالمية ولها ثقل كالشركات الكبرى العاملة في جميع أنحاء العالم [١٠]، إلا أن أغلب المؤرخين حين يستعرضون صناعة النفط العالمية يتم ذكر الشركات السبعة فقط دون ذكر شركة النفط الفرنسية، ويعود السبب في ذلك الى أن نشاط شركة النفط الفرنسية يكون مقصوراً على أجزاء معينة في البلاد العربية والاجنبية كما أنها غير مرتبطة مع الشركات الكبرى إلا في الملكية المشتركة في استغلال نفط بعض تلك البلدان، أما الشركات الاخرى فان ميدان العمل لها يكون في عموم العالم تقريباً ،لكن ذلك لا يقلل من شأن نشاط وعمل شركة النفط الفرنسية في صناعة النفط لاسيما في استثمار نفط العراق ولمدة طويلة من العمل الجاد والشاق ولسنوات طويلة (ذهب، ١٩٦٩، صفحة ٢٠٥).

في البداية لم تكن لشركة النفط الفرنسية سياسة لاستثمار نفط العراق بشكل مباشر بل راحت تقدم عروضاً كبيرة لشركة النفط التركية، ومنها الاتفاق الذي حصل على بيع كامل نفط العراق الخام ضمن حصتها البالغة٢٥%، وبسعر الكلفة للمساهمين فيه، وان الغاية من ذلك هو التهرب الضريبي في فرنسا، وحاجة شركة النفط الفرنسية لمبالغ كبيرة لتمويل مشاريعها الداخلية، إلا أن هذا الامر قد أغضب كولبنكيان بشكل مباشر

بعدما اكتشفه في وقت متأخر (Jones, 1977, p. 670).

وبعد ثلاثة أشهر من تأسيس شركة النفط الفرنسية وتحديداً في حزيران عام ١٩٢٤،حصلت الشركة على حصتها البالغة ٢٥%من أسهم شركة النفط التركية الخاصة بنفط العراق،وكانت هذه الحصة محجوزة في لندن بعد الحرب العالمية الاولى وتبلغ(٤٠) الف سهم، وبقيمة (٤٠)الف باون استرليني أدت ثمنها شركة النفط الفرنسية نقداً (العلوجي و اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ١٩٧٥، صفحة ٢٢٠)،وتمكنت شركة النفط الفرنسية من توحيد الوضع الاقتصادي في فرنسا مستفيدة من الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة الفرنسية لاسيما من قبل لويس بينو الذي شهد عهده تطوراً في القطاع النفطي، إذ وصل الى قمة الازدهار النسبي لاسيما فيما يخص شركة النفط الفرنسية التي تجاوز رأسمالها الحقيقي (٢٥) مليون فرنك[١١]،مع بداية تأسيسها بالاشتراك مع الشركات الأهلية وبعض المصارف المحلية الفرنسية والاجنبية (Conlin, 2020, p. 247; Hewins , 1957, p. 464).

ونتيجة ذلك تمكنت الحكومة الفرنسية من عقد اجتماع مع شركة النفط الفرنسية، وتوقيع اتفاقية في عام ١٩٢٤ أصبحت بموجبه صاحبة الحق المطلق والوحيدة باستثمار نفط العراق (تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية عن احتكار النفط الدولي، ١٩٦٠، صفحة ١٧)،وعلى أثر ذلك أخذت شركة النفط الفرنسية تسير وفق التوجهات الحكومية الفرنسية وهي تحمل كل الدعم المالي والمعنوي في سبيل البحث واستثمار نفط العراق من جهة، ومنافسة الشركات النفطية وبخاصة البريطانية والامريكية من جهة اخرى.

٤,٣. شركة النفط الفرنسية تحصل على نفط العراق عام ١٩٢٥بعد موافقة الحكومة العراقية.

مارست شركة النفط الفرنسية ضغوطا كبيرة على المساهمين بضرورة استثمار نفط العراق بشكل عاجل، مما دفع شركة النفط التركية الى تقديم طلب في عام ١٩٢٣ الى الحكومة العراقية تطالب فيه بمنحها امتياز نفط العراق حسب الاتفاقات والعهود القديمة، وقدمت كل الحجج والوثائق التي ورثتها من الحكومة العثمانية بهذا الخصوص، إلا أن الحكومة العراقية رفضت التسليم بطلب الشركة وذكرت بانها لا تعترف باي وثيقة او تعهد كانت قد منحته لأي شركة لاستثمار نفط العراق،وطالبت كل الشركات بتقديم ما يثبت ذلك، بالمقابل هددت الحكومة البريطانية بالتخلي عن الموصل لصالح تركيا اذا لم توافق الحكومة العراقية على منحها امتياز نفط العراق (د.ك.و. ١٦٧٧/ ٣١١، ١٩٢٢، صفحة ٣؛ الحسني ع.، ١٩٨٨، صفحة ٢٨٦).

تدخلت الحكومة البريطانية وهدد المعتمد السامي في العراق هنري دوبس(١٩٢٣-١٩٢٩)الحكومة العراقية بضرورة الموافقة على طلب شركة النفط التركية، الأمر الذي أجبر الحكومة على الموافقة على بدء المفاوضات لاستثمار نفط العراق بعد اجتماع مجلس الوزراء في ١٤ اب١٩٢٤ (خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط فـي العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، ١٩٨٠، الصفحات ٩١-٩٢)، وبعد سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات العميقة بين ممثل شركة النفط التركية هربت كلينغ (H.Keeling) ووزير المالية العراقي ساسون حسقيل[١٢]،استمرت المفاوضات لمدة طويلة حتى تمت موافقة الحكومـة العراقية في ١٤ آذار ١٩٢٥ وبشكل رسمي على منح شركة النفط التركية امتياز نفــط العراق في ١٤ اذار١٩٢٥ (د.ك.و الملف ٨٩١٩/ ٣٢٠٥٠، ١٩٢٥، صفحة ٩) واشتملت على (٤٣) مادة قانونية[١٣].

ونتيجة ذلك تم التوصل إلى إعادة نسب الحصص بين المساهمين في استثمار نفط العراق في شركة النفط التركية بعدما دخلت المصالح النفطية الامريكية اليها وحصولها على نسبة من أسهمها كما مر ذكره سابقاً ،توزعت الأسهم كما يلي أدناه- (FRUS, 1924, pp. 337-338):-

اسم الشركة المساهمة	**نسبة المشاركة**
شركة النفط الإنكلو ـ الفارسية	**%٢٣,٧٥**
شركة الأنكلو- ساكسون/شل	**%٢٣,٧٥**
شركة النفط الفرنسية	**%٢٣,٧٥**
شركة استثمار الشرق الادنى الامريكية	**%٢٣,٧٥**
كالوست كولبنكيان	**% ٥**
المجموع	**% ١٠٠**

ومع ذلك فإن الخلاف استجد مرة اخرى بين شركة النفط الفرنسية والمصالح البريطانية وفي أشد صوره داخل الإدارة المشتركة في شركة النفط التركية، على كيفية نقل النفط العراقي إلى الموانئ العالمية حسب ما نصت عليه بعض بنود اتفاقية سان ريمو التي حددت بأن تقوم فرنسا بإنشاء خط لنفل النفط العراقي الى البحر المتوسط (رش د.، ٢٠١٣، الصفحات ٦٨-٦٩)، إلا أن الشركات البريطانية رفضت هذا الأمر لأنها كانت ترغب في نقله الى ميناء حيفا في فلسطين والواقع تحت انتدابها، بينما كانت وجهة النظر الفرنسية منصبة على نقل النفط العراقي ضمن مناطق نفوذها في سوريا عبر ميناء (الاسكندرونه)

أو ميناء(طرابلس) في لبنان مع مطالبة دول المرور(سوريا _ لبنان) فيما بعد بالمشاركة في أرباح بيع النفط العراقي (هرشلاغ، ١٩٧٣، الصفحات ٣٣٧-٣٣٨) ولم تنتهِ هذه القضية إلا بعد ان اتفقت جميع الأطراف لحل كل القضايا العالقة بما فيها خط سير أنبوب النفط، إذ تقرر إنشاء خط لأنبوب النفط العراقي داخل الاراضي العراقية وعند نهاية الحدود يقسم الى خطين موازين يذهب أحدهما الى طرابلس والخط الثاني يمتد الى حيفا[١٤].إلى ذلك سعت شركة النفط الفرنسية الى الضغط على المساهمين معها بضرورة الإسراع باستكشاف النفط في عموم الأراضي العراقية، لاسيما في مدينة كركوك التي عدتها كل التقارير وخبراء النفط بأنها بحيرة من النفط (خضر، ٢٠٠٧، الصفحات ٢٢٦-٢٢٨)،وبعد عمليات عديدة في البحث والاستكشاف في عموم المناطق في مدينة كركوك تم اكتشاف البئر الاول في ١٤ تشرين الأول ١٩٢٧[١٥]،وتحقق الحلم الفرنسي وفازت شركة النفط الفرنسية بهذا الامتياز الذي عدته من أهم إنجازاتها الاقتصادية في التاريخ الحديث وأصبح نفط العراق الشريان الحيوي لفرنسا والورقة الرابحة في منطقة الشرق الأوسط.

٥. الخاتمة

برزت شركة النفط الفرنسية بوصفها شركة مساهمة في استثمار نفط العراق مع الشركات الاخرى، إلا أنها تميزت بجدية عملها وعدم احتكار نفط العرق، بل انها سعت جاهدة الى الإسراع في استكشافه واستثماره ومن ثم تصديره الى أنحاء العالم، عبر شبكة من خطوط للنفط، بدعم وإسناد الحكومة الفرنسية، لقد خرجت هذه الدراسة بنتائج أساسية بشأن شركة النفط الفرنسية ويكمن إجمالها في النقاط الآتية-

١. لم تكن لفرنسا سياسة نفطية عميقة أو مصالح في العراق سوى بعض المشاهدات للرحالة الفرنسيين الذين زاروا أراضي العراق ودونوا مناطق النفط فيها.

٢. حفزت عدة عوامل المصالح الفرنسية للدخول المباشر في صراع الحصول على نفط العراق، منها السياسية والعسكرية أثناء وبعد الحرب العالمية الاولى،ولاسيما اتفاقية سايكس بيكو واتفاقية سان ريمو.

٣. معاناة فرنسا من تحكم الشركات النفطية وسيطرتها على مراكز فرنسا النفطية (المصافي) وتوزيع مشتقاته النفطية، لاسيما شركة شل الهولندية، ولأجل ذلك حاولت الحكومة الفرنسية إنشاء شركة النفط الفرنسية لتحل مكان تلك الشركات وتستثمر نفطالعراق وتزويد المصافي بالمشتقات النفطية وحل ازمتها النفطية.

٤. دخول المصالح النفطية الامريكية ومحاولاتها المتكررة لمنافسة فرنسا على حصتها في نفط العراق وبخاصة أنها اولى الشركات التي اكتشفت واستثمرت النفط في العالم، مما دفع الحكومة الفرنسية الى العمل بضرورة ايجاد الحلول المناسبة للتصدي لدخول الامريكي على نفط العراق.

٥. عزز كولبنكيان مخاوف فرنسا من شركات النفط العالمية وحاول دعم فرنسا بالأموال والخبرة النفطية وعلاقاته الكبيرة مع خبراء النفط، لتأسيس شركة النفط الفرنسية،و حفاظ على الدعم الحكومي الفرنسي في إدارة نفط العراق عبر حصته ٥% .

٦. محاولات تركيا المستمرة بالمطالبة بإلغاء حصة فرنسا من نفط العراق عبر مطالبتها بالموصل الى ما قبل الحرب العالمية الاولى، والاتفاقات السرية المتبادلة مع الأطراف الاخرى عبر مؤتمر لوزان، دفع فرنسا الى اتخاذ أسلوب المهادنة مع الأطراف كلها، بعد منح تركيا ١٠% من نفط العراق.

٧. وصول بونكاريه إلى الحكم الفرنسي وأتباعه سياسة نفطية ودعم اقتصادي ومالي كبير للخبراء والمستشاريين الفرنسيين لتشكيل عدة لجان نفطية التي قررت في نهاية مهامها إلى إنشاء شركة النفط الفرنسية تأخذ على عاتقها استثمار نفط العراق عبر حصتها ٢٥%.

٨. تظافرت جهود شركة النفط الفرنسية مع المساهمين في شركة النفط التركية بتقديم كل الأدلة والبراهين الى الحكومة العراقية في سبيل منحها امتياز نفط العراق، ولم يتم هذا الأمر إلا في عام ١٩٢٥.

٦. المصادر

١) أديث وائي ايف بينروز. (١٩٨٩). العراق(دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥) (الإصدار ١، المجلد ١). (عبد المجيد حسيب القيسي، المترجمون) بيروت: الدار العربية للموسوعات.

٢) البرت منتشاشفيلي. (١٩٧٨). العراق في سنوات الانتداب البريطاني (الإصدار ١). (هاشم صالح التكريتي، المترجمون) بغداد: مديرية مطبعة جامعة بغداد.

٣) الجمهورية العراقية. (١٩٧٢). بدايات الصراع الاستعماري على نفط المنطقة. وزارة الأعلام، ١. بغداد: دار الحرية للطباعة.

٤) الجمهورية العراقية،وزارة الاعلام. (١٩٧٢). النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التاميم. ط١. بغداد، العراق: دار الحرية للطباعة.

٥) انتوني سامبسون. (١٩٧٦). الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعة (الإصدار ١). (اسعد رزوق، المحرر، و سامي هاشم، المترجمون) بيروت: معهد الإنماء العربي.

٦) اندره نوسشي. (١٩٧١). الصراعات البترولية في الشرق الاوسط (الإصدار ١). (أسعد محفل، المترجمون) لبنان: دار الحقيقة للطباعة والنشر.

٧) أنطوان تسيشكا. (١٩٦٥). ،الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم (الإصدار ١). (راشد البراوي، المحرر، و عبد الوهاب محمد عزيز، المترجمون) القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

٨) تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية عن احتكار النفط الدولي. (١٩٦٠). بغداد: منشورات البيان.

٩) جاك وجان يشيل شارليه دولوناي. (١٩٨٧). اللجانب الخفي من تاريخ البترول (الإصدار ١). (محمد سميح السيد، المترجمون) دمشق، سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة.

١٠) جان جاكك بيريبي. (١٩٥٩). الخليج العربي (الإصدار ١). (نجدة هاجر،؛ ، و سعيد الغز،، المترجمون) بيروت: المكتب التجاريللطباعة والتوزيع والنشر.

١١) جريدة العراق. (٢٦ شباط، ١٩٢٩). نفط الموصل في تركيا. جريدة العراق(العدد ٢٦٩٨).

١٢) جريدة الموصل. (٢٠ ايار، ١٩٢١). مشكلة زيت الموصل. جريدة الموصل، السنة ٣(العدد ٣٧٩).

١٣) جريدة الموصل. (١٤ اذار، ١٩٢٤). البترول والدول الكبرى. الموصل، السنة ٦(العدد ٨٠٧).

١٤) جريدة صدى بابل. (١٧ ايار، ١٩١٤). ثروة البلاد لعثمانية(بترول العراق). صدى بابل(العدد ٢٤١).

١٥) جريدة فتى العراق. (٢١ اذار، ١٩٣٦). البترول والحرب وأهمية آبار نفط الموصل. جريدة فتى العراق، ٢٢٦.

١٦) جمال كمال الحيالي. (٢٠١٥). كالوست سركيس كولبنكيان (١٨٦٩-١٩٥٥) ودور مؤسسته الخيرية في العراق (الإصدار ١). (نوري عبد الحميد العاني، المحرر) بغداد: مكتبة عدنان.

١٧) جوستورك. (١٩٧٤). أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط (الإصدار ١). بيروت: دار ابن خلدون.

١٨) حكمت سامي سليمان. (١٩٧٩). نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية (الإصدار ٣). بغداد، العراق: دار الحرية للطباعة.

١٩) خط في الرمال (الإصدار ١). (٢٠١٥). (سلافة الماغوط، المترجمون) لندن: دار الحكمة.

٢٠) خليل جودة الخفاجي. (حزيران، ٢٠١٠). الموقف الفرنسي من الاحتلال البريطاني للموصل عام١٩١٨. بيت الحكمة، الصفحات ١٤-٢٦.

٢١) دار الكتب والوثائق (د.ك.و) الملف ٨٩١٩/ ٣٢٠٥٠. (١٩٢٥). ملفات وزارة الداخلية. الإرادة الملكية بمنح امتياز نفط ولايتي الموصل وبغداد، وثيقة ١. بغداد، العراق: الحكومة العراقية.

٢٢) د.ك.و. ١٦٧٧/ ٣١١. (٢٨ كانون الثاني، ١٩٢٢). ملفات البلاط الملكي. من ويلسن ممثل شركة النفط التركية المحدودة إلى وزير التجارة، وثيقة ٣. بغداد: الحكومة العراقية.

٢٣) د.ك.و.١٦٩٠/٣١١. (١٩٣١). ملفات البلاط الملكي. شركة النفط التركية، و ثيقة ١-٥٨. بغداد، العراق: الحكومة العراقية.

٢٤) دلشاد عمر عبد العزيز. (تموز، ٢٠١٧). تاريخ السكك الحديد في كركوك واثره الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢٥-١٩٨٥. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، السنة ٩(العدد ٣٠)، الصفحات ٣٢-٦٩.

٢٥) دي ل الف رش . (٢٠١٣). العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦ (الإصدار ١، المجلد ١). (جين بريشود، المحرر، و كاظم سعد الدين، المترجمون) بغداد: بيت الحكمة.

٢٦) ريتشارد اوكنور. (١٩٦٩). بارونات النفط (الإصدار ١). (يوسف شاهين، المترجمون) القاهرة، مصر.

٢٧) ز.ي هرشلاغ. (١٩٧٣). مدخل الى التاريخ الاقتصادي في الشرق الاوسط الحديث. (مصطفى حسين، المترجمون) بيروت: دار الحقيقة.

٢٨) صاحب ذهب. (١٩٦٩). البترول العربي الخام في السوق العالمية. القاهرة، مصر.

٢٩) صالح محمد خضر. (نيسان، ٢٠٠٧). التاريخ الاقتصادي لنفط كركوك. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٤(العدد ٣)، الصفحات ٢٢٥-٢٣٣.

٣٠) طارق يونس عزيز السراج. (٢٠١٤). لواء الموصل في عهد الانتداب البريطاني-دراسة في التاريخ السياسي (١٩٢٠-١٩٣٢). مجلة كلية التربية الأساسية، ٢١(العدد٨١).

٣١) طالب محمد وهيم. (١٩٨٢). التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي ١٩٢٨-١٩٣٩. بغداد.

٣٢) عاطف سليمان. (٢٠٠٩). الثروة النفطية ودورها العربي(الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٣) عبد الحميد العلوجي، و خضير عباس اللامي. (١٩٧٣). الأصول التاريخية للنفط العراقي (المجلد ١). بغداد: وزارة الاعلام العراقية.

٣٤) عبد الحميد العلوجي، و خضير عباس اللامي. (١٩٧٥). الاصول التاريخية للنفط العراقي (المجلد ٢). (قاسم احمد العباس، المحرر) بغداد، العراق: وزارة الاعلام العراقية.

٣٥) عبد الرزاق الحسني. (١٩٨٨). تاريخ الوزارات العراقية (الإصدار ١، المجلد ٧). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

٣٦) عبد الفتاح ابراهيم. (١٩٣٥). على طريق الهند، (الإصدار ٢). (شهاب احمد الحميد، المحرر) بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية العامة.

٣٧) عبد المجيد كامل التكريتي. (١٩٩١). الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣ (الإصدار ١). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

٣٨) عبد الوهاب السلوم. (١٩٦٧). قصة البترول العراقي (الإصدار ١). القاهرة: دار الكاتب العربي.

٣٩) علي احمد زوبع. (٢١٠٢). دراسة في الموقف الفرنسي تجاه محاولات تركيا ضد لواء الاسكندرونة وردود الفعل الوطنية السورية. السنة ٣(العدد ٧)، الصفحات ٩٣٠-٩٤٦.

٤٠) علي عبد الواحد الصائغ. (٢٠٠٧). العلاقات الدبلوماسية للعراق مع الجمهورية الفرنسية. مجلة جامعة القادسية في الاداب والعلوم التربوية(٣-٤)، الصفحات ١٧٨-١٨٧.

٤١) علي معجل خلف الشعيبي. (تشرين الثاني، ٢٠٠٦). كولبنكيان ودبلوماسية النفط. مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية(العدد ٣).

٤٢) فاضل حسين. (١٩٧٧). مشكلة الموصل (الإصدار ٣). بغداد: مطبعة اشبيلية.

٤٣) فوزي رياض فهمي. (١٩٥٨). أهمية الشرق الأوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية (الإصدار ١، المجلد ١). القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية.

٤٤) فؤاد قزانجي. (١٩٨٩). العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ ـ ١٩٣٠ . (عبد الرزاق الحسني، المحرر) بغداد: دار مأمون للترجمة والنشر.

٤٥) قاسم محمود الخفاف. (١٩٦٨). لمحة تاريخية عن نفط العراق. مجلة الثقافة العمالية(العدد١٩)، الصفحات ٣٦-٤٣.

٤٦) قسم الجماعات الارمنية. (١٩٩٩). كالوست سركيس غولبنكيان الرجل والماثر بمناسبة الذكرى المئة والثلاثين لولادته ١٨٦٩-١٩٩٩ (الإصدار ١). لشبونة، البرتغال: قسم الجماعات الارمنية.

٤٧) كارستن نيبور. (١٩٦٥). رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر (الإصدار ١). (محمود حسين الأمين، المترجمون) بغداد.

٤٨) لؤي بحري. (١٩٦٧). سكة حديد بغداد دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين ـ بغداد حتى عام ١٩١٤. بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية.

٤٩) ماريان كنت. (ايار، ١٩٧٧). اتفاقية لونك-بيرنجيه. (قاسم احمد العباس، المحرر) النفط والتنمية، ٨(٢)، الصفحات ٦٨-٧٣.

٥٠) ماريان كنت. (١ تموز، ١٩٧٧). اتفاقيات النفط١٩١٩-١٩٢٠. (قاسم احمد العباس، المترجمون) النفط والتنمية، السنة٤(العدد ١٠)، الصفحات ١٦٦ -١٧١.

٥١) مجلة المقتطف. (١ اذار، ١٩٢٦). ملوك البترول – السر هنري ديتردينغ وشركة الدش – شل. مجلة المقتطف، ٦٨، الصفحات ٢٨٧-٢٩٠.

٥٢) مجلة اهل النفط. (تشرين الاول، ١٩٥٧). قصة البئر الاولى. مجلة اهل النفط، الستة ٧(العدد ٧٢)، الصفحات ٨-٢٦.

٥٣) مجلة اهل النفط. (نيسان، ١٩٥٨). هنري ديتردينغ. مجلة اهل النفط، السنة ٧(العدد ٧٨).

٥٤) محمد لبيب شقير. (١٩٦١). التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية-- جامعة الدول العربية.

٥٥) محمد لبيب شقير، و صاحب ذهب. (١٩٦٩). وثائق ونصوص ٤ اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية (الإصدار ٢، المجلد ١). القاهرة: جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العليا،المطبعة العالمية.

٥٦) محمد علي تميم. (٢٠٠٦). كركوك خلال دنوات الانتداب البريطاني١٩٢١–١٩٣٢. مجلة جامعة كركوك–كلية التربية للعلوم الانسانية، السنة ١(العدد ١)، الصفحات ١–٢٦.

٥٧) نادر العطار. (ايار، ١٩٧٢). وثيقتان عن السياسة البترولية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الاولى. مجلة المعرفة(العدد ١٢٣)، الصفحات ٢٢–٣١.

٥٨) نوري عبد الحميد خليل. (١٩٨٠). التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ـ١٩٥٢ (الإصدار ١). بغداد: جامعة بغداد.

٥٩) هارفي اوكونور. (١٩٦٧). الازمة العالمية في البترول. (راشد البراوي، المحرر، و عمر مكاوي، المترجمون) القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

٦٠) هشام مهروسة. (تموز–أب، ١٩٨٦). البترول وقاعدة الضغط للأقطار العربية. دراسات عربية، السنة ٢٢(العدد ٩–١٠).

٦١) يوسف إبراهيم يزبك . (١٩٣٤). النفط مستعبد الشعوب (المجلد ١). بيروت.

References

A.C.Bedford. (1923, Mar 15). The World Oil Situation. *Foreihn Affairs, 1*(Vol 3), pp. 96-107.

1. Conlin, J. (2020). An Oily Entente: France, Britain, and the Mosul Question,1916-1925. *School of Humanities (History), 31*(2), pp. 231–256.
2. Denovo, J. (1963). *A,American Interests and Policies in The Middle East1900-1939.* Minneapolis, unitted states of America: nortg Central Publishing Company st-Paul.
3. F.O,371/10082. (1924). Turkish Petroleum Company and Iraq Oil Policy,. *(VoL 4, 1925-1927*. iraq: Records of Iraq 1914-1966 ,Archive Editions.
4. FRUS, 8. 8. (1924, November 28). *The President of the Standard Oil Company of New Jersey (W.C.Teagle), to the Chief of the Division on Near Eastern affairs, Department of State(Dullees), 2*. newyork, United State of the Amerca: Foreign Relations of the United State Diplomatic.
5. Helmut, M. (1976). *Imperial Quest for Oil Iraq,1910-1928,*. London: Ithaca Press.
6. Hewins , Q. R. (1957). *Mr. Five Per Cent* (Vol. 1). London, britich.
7. H. l'HUILLIER. (1992). *La stratégie de la Compagnie Française des Pétroles durant la.* Retrieved 11 5, 2018, from doi : https://doi.org/10.3406/hes.1992.1645: www.persee.fr/doc/hes_0752-5702_1992_num_11_3_1645

8. J.F.V.Keiger. (1997). *Raymond Poincare* (1 ed., Vol. Cambridge University Press). Unlted Kingdom, British: University of Salford.
9. Jones, H. G. (1977, September). The British Government and the Oil Companies 1912-1924. *The Historical Journal, Vol. 20*(No. 3), pp. 647-672.
10. recorder of iraq. (1923). *Turkish Petroleum Company1921-1924, Vol.3*. iraq: Petroleum Affairs.
11. Kuisel, R. F. (1967). *Ernest Mercier French Technocrat.* United States of America(Los Angeles): University of California Press.
12. Loftus, J. A. (1948, Jan). Middle East Oil: The Pattern of Control Vol. 2, No. 1. *Middle East Journal, 2*(1), pp. 17-32.
13. Longrigg, S. H. (1961). ,*Oil in the Middle East.* londdon: Oxford.
14. Sait Dilek , M., & Küçük, E. (2012, Summer). San Remo Konferansi'nda Ingiltere'nin Ermeni Politikasi(18-26 Nisan 1920)", Turkish Studies International Periodical For The Languages. *7/3*, pp. pp. 959-971.
15. Shawadran, B. (1973). *The Middle East Oil and the great powers.* New York.

٧- الهوامش

(١) بابا كركر، مدينة قرب كركوك فيها نار مشتعلة وماتزال منذ عصور موغلة في القدم، اذ تتصاعد الغازات الطبيعية عن طريق الأتربة التي تغطي النفط، ويعتقد أهلها أنها هي النار الأزلية، ولا يمكن إطفائها مهما هطل عليها التراب والمطر، وقد جاءت بابا كركر بهذا الاسم نسبة الى قرقرة النار فيها، للمزيد انظر، (نيبور، ١٩٦٥، صفحة ٨).

(٢) كالوست سركيس كولبنكيان(١٨٦٩-١٩٥٥)،ولد في اسطنبول من أسرة أرمينية تعمل بالنفط الروسي، درس الهندسة في بريطانيا، ولكثرة تقاريره عن النفط العراقي أصبح اسمه مقارناً بالنفط العراقي بعد حصوله على حصة٥% في شركة نفط العراق (حربي، ١٩٥٥، صفحة ١٤).

(٣)(William Tyrrell) وهو السكرتير الخاص لوزير الخارجية البريطاني، ووكيل الوزير الدائم في السفارة البريطانية في باريس (Hewins , 1957, p. 112).

(٤) هنري فلهام اوسيت ديتردينغ(١٨٦٦-١٩٣٩) من عائلة هولندية، جمع ثروة هائلة من التجارة لكنه لم يلبث أن التحق في شركة كيسلر النفطية التي نالت امتياز في مناطق الهند الهولندية، وأصبح من أهم موظفي الشركة بعدما تولى ادارتها وغدت النواة الأولى لشركة رويال دتش- شل ، كون ديتردينغ عدة فروع للشركة، من ضمنها شركة الانكلو-سكسون التي تملك حصة بشركة النفط التركية العاملة باستثمار نفط العراق، أطلق عليه(نابليون النفط) للمزيد انظر، (النفط، ١٩٥٨، صفحة ١٩).

(٥) ويقصد به منع المصالح الاجنبية من استثمار النفط بشكل منفرد الا عن طريق شركة النفط التركية نفسها ، وتشمل معظم اراضي الدولة العثمانية قبل انهيارها في الحرب العالمية الأولى، للمزيد انظر (وهيم، ١٩٨٢، الصفحات ١٠٦-١٠٧).

(٦) للمزيد بشان الملك فيصل ودوره في حكم العراق انظر (التكريتي ع.، ١٩٩١) .

(٧) لمتابعة قضية الموصل وانعكاسها على الساحة الدولية انظر (حسين، ١٩٧٧).

(٨) لمتابعة حياة ونشاط إرنست مارسييه السياسي والاقتصادي انظر(Kuisel, 1967) .

(٩) ريموند بونكاريه(١٨٦٠-١٩٣٤) سياسي فرنسي ولد في مدينة بار لو دوك شمال شرق فرنسا ثم انتقل للعاصمة الفرنسية باريس ليتخرج من كلية الحقوق عام ١٨٧٩وتولى ريموند عدة مناصب منها وزيرا للتعليم والخارجية ثم تولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات، ثم ما لبث ان تولى رئاسة الجمهورية وفي عهده دخلت فرنسا الحرب العالمية الأولى أنسحب بونكاريه من الحياة السياسية، وأمضى سنواته الأخيرة يُعاني المرض حتى توفى في عام١٩٣٤ للمزيد انظر (J.F.V.Keiger, 1997).

(١٠)وهي تعرف بالشركات السبع، واغلبها امريكية وهي شركة نفط ستاندرد -نيوجرسي(Standard Oil Of New Jersey) وشركة تكساسكو (Texas)وشركة نفط كولف (Gulf) وشركة سوكوني فاكوم(Socony Facum) وشركة ايسو(Esso) ورويال دتش-شل الهولندية/ البريطانية وشركة النفط البريطانية(P.P) (سليمان ع.، ٢٠٠٩، صفحة ١٢٣) وللمزيد انظر، (سامبسون، ١٩٧٦).

(١١) في عام ١٩٥٧ قررت الحكومة الفرنسية بيع (٢٥٠,٠٠٠) سهم من حصتها الى شركة النفط الفرنسية مع احتفاظها بنسبتها في التصويت (فهمي، ١٩٥٨، صفحة ٥٩) .

(١٢) ساسون حسقيل(١٨٦٠-١٩٣٢)، يهودي عراقي مشهور، درس في اسطنبول وتعلم فيها ثم تسنم مناصب عليا في البرلمان العثماني ،فانتخب عضواً في مدينة بغداد عام ١٩٠٨، اصبح ضمن وزارة ياسين الهاشمي التي شكلها عام ١٩٢٤،ثم وزيراً للمالية بين عامي ١٩٢١- ١٩٢٤ للمزيد انظر، (بينروز أ.، ١٩٨٩، صفحة ١٥٣).

(١٣) للمزيد عن تلك المواد القانونية انظر (شقير و ذهب، وثائق ونصوص ٤ اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، ١٩٦٩)

(١٤) لمتابعة تفاصيل انشاء خط انبوب نفط العراق انظر (دار الكتب والوثائق(د.ك.و) ٣١١/١٦٩٠، ١٩٣١، الصفحات ١-١٢٨).

(١٥) للمزيد انظر (مجلة اهل النفط، ١٩٥٧، الصفحات ٦-٢٨).